



الفہم الحنفی للصحف الاول

مولوی محمد اسحاق مانی

مدیر گروہ فقہ و حقوق حنفی
دانشگاه مذہب اسلامی

سرشناسه : مدنی، محمد اسحاق، ۱۳۲۵ -
 عنوان و نام پدیدآور : الفقه الحنفی للصف الاول / مولوی محمد اسحاق مدنی.
 مشخصات نشر : تهران: دانشگاه مذاهب اسلامی، ۱۳۹۰.
 مشخصات ظاهری : ۲۴۹ ص.
 وضعیت فهرست نویسی : فیا
 یادداشت : عربی.
 یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس.
 موضوع : فقه حنفی -- قرن ۱۴
 شتار افزوده : دانشگاه مذاهب اسلامی
 رده بندی نگره : BP ۱۷۴/م ۴۵۴ ف ۷ ۱۳۹۰
 رده بندی دیگری : ۲۹۷/۳۳۲
 شماره کتابشناسی ملی : ۲۵۰۷۶۳



عنوان کتاب: الفقه الحنفی للصف الاول

مؤلف: مولوی محمد اسحاق مدنی

ویراستار علمی: دکتر محمد عادل ضیائی

ناشر: دانشگاه مذاهب اسلامی

سال نشر: ۱۳۹۰ - چاپ اول

شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

چاپ و لیتوگرافی: دهکده

قیمت: ۳۸۰۰ تومان

مراکز پخش:

تهران - خیابان انقلاب، خیابان فلسطین جنوبی، خیابان شهید روانمهر، پ ۳، دانشگاه مذاهب اسلامی، واحد انتشارات،

تلفن: ۰۲۱-۶۶۴۶۵۲۵۲

شعبه سنج - بلوار آزادگان، روبروی استادبوم ورزشی ۲۲ گلان، دانشگاه مذاهب اسلامی، تلفن: ۰۸۷۱-۲۳۷۷۱۶۰

شعبه زاهدان - خ دانشگاه، نرسیده به بلوار معلم، نبش دانشگاه ۳۵، دانشگاه مذاهب اسلامی، تلفن: ۰۵۴۱-۲۴۳۱۸۰۱

مقدمة

إن جامعة المذاهب الاسلامية تولى في رسالتها الاهتمام بترويج ثقافة التقرب و الاتحاد بين اتباع المذاهب الاسلامية و توسيع الفقه المقارن و توطيد أسس الاتحاد بين المسلمين و تربية الشباب المسلمين من اصحاب المواهب من شدة و سعة. و يتمثل احد مستلزمات انجاز هذه الرسالة الخطيرة في التخطيط من اجل اجراء التحقيق و التأليف في المعارف الاسلامية و نشر افكار اصحاب الرأي بمنحى الوحدة و التقريب بين المذاهب الاسلامية. و يعبر تدوين و تأليف النصوص التعليمية و الكتب الدراسية بشكل عيوني و مقارن امراً ضرورياً يستلزم انجازه مشاركة و معاضدة الخبراء و ذوي الاختصاص في الحوزات العلمية و الجامعات: و بالرغم من ان دعوة انجاز هذه المهمة غير خاف على المفكرين و اصحاب الرأي لكنها تتوقع من الاساتذة الاجلاء في هذا الحقل تقديم العون لهذه الجامعة نحو بلوغ اهدافها المطلوبة بأرائهم البينة.

إن دار نشر جامعة المذاهب الإسلامية ترحب بكل الترحيب بالاساتذة و المفكرين الاسلاميين الذين يبذلون جهودهم نحو تحقيق الاتحاد في العالم الاسلامي و التحرك نحو بلوغ الامة الواحدة و هي على أمل أن تقوم في رحاب هذا التعامل العلمي و البحوثي و بما يتناسب مع رؤوس العمل و التخطيط التعليمي للجامعة بنشر الكتب بمحتوى ثر و قيم في حقل الترحيب بين المذاهب الاسلامية. هذا الكتاب يعتبر احد الآثار العلمية في حقل البحوث الفقهية الذي صيغ للطلاب في مستوى البكالوريوس في الفقه الحنفي كمصدر دراسي في الفقه الحنفي. في وحدتين دراسيتين. على أمل أن يحل هذا البحث بدعم علمي من جانب الاساتذة و بترحيب من جانب الباحثين الاعزاء و رصيذاً للنمو العلمي للباحثين في العلم و المعرفة.

جامعة المذاهب الإسلامية

فهرس الموضوعات

١٧.....	مقدمة الكتاب
١٧.....	البحث الأول: نشأة الفقه و تطوره.
١٩.....	البحث الثاني: ترجمة الإمام أبي حنيفة (١٥٠-٨٠ هـ. ق) و ثناء العلماء عليه.
٢١.....	البحث الثالث: الأدلة الفقهية عند الإمام أبي حنيفة
٢٢.....	المبحث الرابع: مميزات الفقه الحنفي
٢٣.....	المبحث الخامس: أشهر تلاميذ الإمام أبي حنيفة
٢٣.....	المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي يوسف
٢٣.....	المطلب الثاني: الإمام محمد بن حسن الشيباني (١٨٩-١٣٢ هـ. ق)
٢٤.....	المطلب الثالث: ترجمة الإمام زفر
٢٤.....	المبحث السادس: في تطبيقات فقهاء الحنفية
٢٥.....	المبحث السابع: في مراتب المسائل و كتب الفقه الحنفي
٢٦.....	المبحث الثامن: في مصطلحات المذهب الحنفي
٢٨.....	المبحث التاسع: المبادئ العشرة للفقه الحنفي
٢٩.....	المبحث العاشر: بعض الكتب المؤلفة في الفقه الحنفي
٣١.....	المبحث الحادي عشر: منهجي في تأليف الكتاب

٣٣.....	الباب الأول: في الطهارة
٣٧.....	الفصل الأول: في الطهارة عن الحدث
٣٨.....	المبحث الأول: في الوضوء
٣٨.....	المطلب الأول فرائض الوضوء
٣٨.....	المقطع الأول: غسل الوجه و ما يتعلق به من المسائل:
٣٨.....	المقطع الثاني: غسل اليدين و ما يتعلق به من المسائل:
٣٩.....	المقطع الثالث: مسح الرأس و ما يتعلق به من المسائل
٤٠.....	المقطع الرابع: غسل الرجلين و ما يتعلق به من المسائل:

- المطلب الثاني: سنن الوضوء: ٤٠
- المطلب الثالث: آداب الوضوء ٤٣
- المطلب الرابع: نواقض الوضوء ٤٤
- المطلب الخامس: الأمور التي تنقض الوضوء: ٤٥
- المبحث الثاني: في الغسل ٤٦
- المطلب الأول: انواع الغسل ٤٦
- المطلب الثاني: أعمال الغسل ٤٨
- المقطع الاول: فرائض الغسل ٤٨
- المقطع الثاني: سنن الغسل: ٤٨
- المقطع الثالث: مندوبات الغسل و مكروهاته ٤٩
- المقطع الرابع: احكام متفرقة في الإغتسال ٤٩
- المبحث الثالث: لباء التي يجوز بها الظهارة من الأحداث و ما لا يجوز ٥٠
- المطلب الأول: الماء المطلق و المنقذ ٥٠
- المطلب الثاني: حكم الماء المصنوع و خالطه شيء طاهر ٥١
- المطلب الثالث: حكم وقوع سحاسة في الماء ٥٢
- المطلب الرابع: حكم الآبار ٥٣
- المطلب الخامس: حكم الآسار: ٥٤
- المطلب السادس: الماء المستعمل ٥٥
- المبحث الرابع: في التيمم ٥٥
- المطلب الأول: اركان التيمم ٥٦
- المطلب الثاني: كيفية التيمم ٥٦
- المطلب الثالث: سنن التيمم ٥٧
- المطلب الرابع: من يجوز له التيمم و من لا يجوز ٥٧
- المطلب الخامس: شروط صحة التيمم ٥٨
- المطلب السادس: أحكام التيمم ٥٩
- المبحث الخامس: في الحيض ٦٠
- المطلب الأول: أهمية معرفة مسائل الحيض ٦٠
- المطلب الثاني: لون دم الحيض ٦٠
- المطلب الثالث: مدة الحيض ٦١
- المطلب الرابع: مسائل الطهر ٦١
- المطلب الخامس: أحكام المبتدأة و صاحبة العادة ٦١

٦٢.....	المطلب السادس: الأحكام التي تتعلق بالحيض
٦٣.....	المبحث السادس: أحكام النفاس
٦٥.....	الفصل الثاني: في الطهارة عن الخبث
٦٥.....	المبحث الأول: النجاسات و ما يتعلق بها
٦٥.....	المطلب الأول: أقسام النجاسات
٦٦.....	المطلب الثاني: المقدار المعفو عنه من النجاسات و ما يتعلق بهذا البحث
٦٨.....	المبحث الثاني: في الاستنجاء
٦٩.....	المبحث الثالث: وسائل تطهير النجاسات
٧٣.....	الباب الثاني: في الصلاة
٧٧.....	الفصل الأول: الأحكام العامة للصلاة
٧٧.....	المبحث الأول: أحكام الصلاة
٧٨.....	المطلب الأول: حكم ترك الصلاة
٧٨.....	المطلب الثاني: أقسام الصلاة
٧٩.....	المبحث الثاني: أوقات الصلاة
٧٩.....	المطلب الأول: أوقات الجواز
٨٠.....	المطلب الثاني: أوقات المستحبة للصلاة
٨١.....	المطلب الثالث: الأوقات المكروهة
٨٢.....	المبحث الثالث: في بدء الإذان و الإقامة وكيفيتهما
٨٢.....	المطلب الأول: بدء الإذان
٨٣.....	المطلب الثاني: أحكام الإذان و الإقامة
٨٥.....	الفصل الثاني: فروض الصلاة و واجباتها و سننها و آدابها و مفسداتها و مكروهاتها و كراهيتها
٨٥.....	المبحث الأول: فروض الصلاة
٨٥.....	المطلب الأول: شروط الصلاة و ما يتعلق بها
٨٥.....	المقطع الأول: شروط الصلاة و هي ستة
٨٧.....	المقطع الثاني: مسائل تتعلق بشروط الصلاة
٨٨.....	المطلب الثاني: النوع الثاني: أركان الصلاة و ما يتعلق بها
٨٨.....	المقطع الأول: أركان الصلاة و هي ستة
٨٩.....	المقطع الثاني: مسائل تتعلق بأركان الصلاة
٩٠.....	المبحث الثاني: واجبات الصلاة

المطلب الأول: حكم واجبات الصلاة	٩٠
المطلب الثاني: أنواع واجبات الصلاة	٩١
المقطع الأول: الواجبات الأصلية و هي ستة	٩١
المقطع الثاني: الواجبات التي ثبت وجوبها لعارض	٩٢
المبحث الثالث: سنن الصلاة و آدابها:	٩٣
المطلب الأول: سنن الصلاة	٩٣
المطلب الثاني: آداب الصلاة	٩٧
المبحث الرابع: مفسدات الصلاة	٩٧
المبحث الخامس: مكروهات الصلاة	١٠٠
المبحث السادس: كيفية الصلاة	١٠١
الفصل الثالث: صلاة التيمم و سجود السهو و قضاء الفوائت	١٠٥
المبحث الأول: صلاة التيمم	١٠٥
المطلب الأول: حكم التيمم	١٠٥
المطلب الثاني: وقت التيمم	١٠٦
المطلب الثالث: ركعات التيمم	١٠٦
المطلب الرابع: حكم قنوت التيمم	١٠٧
المطلب الخامس: مقدار القنوت:	١٠٧
المبحث الثاني: في سجود السهو	١٠٧
المطلب الأول: حكم سجود السهو	١٠٧
المطلب الثاني: هما المستون	١٠٨
المطلب الثالث: كيفية السجود	١٠٨
المطلب الرابع: الحالات التي يجب فيها سجود السهو	١٠٨
المطلب الخامس: مسائل تتعلق بسجود السهو	١١٠
المبحث الثالث: في قضاء الفوائت	١١٠
الفصل الرابع: الصلوات السنن و النوافل	١١٣
المبحث الأول: الصلوات الراتبة أي التابعة للفرائض	١١٣
المبحث الثاني: صلاة الليل	١١٤
المبحث الثالث: صلاة الاستخارة	١١٤
المبحث الرابع: صلاة التراويح	١١٥
المطلب الخامس: الصلوات النوافل ذات الأسباب أو الأوقات	١١٦
الفصل الخامس: الصلوات الخاصة	١١٧

المبحث الأول: صلاة الجماعة.....	١١٧
المطلب الأول: حكم صلاة الجماعة.....	١١٧
المطلب الثاني: علي من تجب الجماعة.....	١١٨
المطلب الثالث: متى تعقد الجماعة.....	١١٨
المطلب الرابع: مسائل تتعلق بالجماعة.....	١١٨
المطلب الخامس: الامامة و ما يتعلق بها من المسائل.....	١١٩
المقطع الأول: شروط الإمام.....	١١٩
المقطع الثاني: مسائل تتعلق بالإمامة.....	١١٩
المبحث الثاني: في صلاة الجمعة.....	١٢٠
المطلب الأول: حكم صلاة الجمعة.....	١٢١
المطلب الثاني: شرائط صلاة الجمعة.....	١٢١
الشرط الأول: المدبر الجامع.....	١٢٢
الشرط الثاني: سلطا.....	١٢٢
الشرط الثالث: الوقت.....	١٢٢
الشرط الرابع: الجماعة.....	١٢٣
الشرط الخامس: الخطبة.....	١٢٣
المطلب الثالث: مسائل تتعلق بصلاة الجمعة.....	١٢٤
المبحث الثالث: صلاة العيدين و ما يتعلق بها.....	١٢٥
المطلب الأول: حكم صلاة العيد.....	١٢٥
المطلب الثاني: وقت صلاة العيدين.....	١٢٥
المطلب الثالث: كيفية أداء صلاة العيدين.....	١٢٦
المطلب الرابع: شرائط العيدين.....	١٢٦
المطلب الخامس: مسائل تتعلق بصلاة العيدين.....	١٢٦
المطلب السادس: أحكام صدقة الفطر.....	١٢٧
المطلب السابع: كم تكبيرات التشريق.....	١٢٨
المطلب الثامن: الفاظ تكبيرات أيام التشريق.....	١٢٨
المطلب التاسع: الاضحية و حكمها.....	١٢٩
المقطع الأول: وقت الاضحية.....	١٢٩
المقطع الثاني: سنن الأضحية و مستحباتها.....	١٢٩
المقطع الثالث: العيوب التي لا يجوز الضحايا معها.....	١٣٠
المبحث الرابع: صلاة المسافر.....	١٣١

المطلب الأول: أحكام السفر	١٣٢
المطلب الثاني: تعريف الوطن و أقسامه	١٣٣
المبحث الخامس: صلاة الكسوف و كيفيتها	١٣٤
المبحث السادس: صلاة الاستسقاء	١٣٥
المبحث السابع: صلاة المريض	١٣٦
المبحث الثامن: في الجنائز	١٣٧
المطلب الأول: الموت و ما يفعل بالمحتضر	١٣٧
المطلب الثاني: غسل الميت	١٣٨
المطلب الثالث: التكفين	١٣٩
المطلب الرابع: الصلاة على الميت	١٤٠
المطلب الخامس: اتشيع و الدفن	١٤٢
المطلب السادس: أحكام الشهيد	١٤٣
الباب الثالث: الصوم	١٤٥
الفصل الأول: في المسائل العامة للصوم	١٤٩
المبحث الأول: قسام الصوم	١٥٠
المبحث الثاني: سبب الصوم	١٥١
المبحث الثالث: شروط الصوم	١٥١
المبحث الرابع: النية	١٥١
المطلب الأول: كيفية النية	١٥٢
المطلب الثاني: وقت النية	١٥٢
المبحث الخامس: ثبوت الحلال	١٥٣
المبحث السادس: صوم يوم الشك	١٥٤
الفصل الثاني: ما يفسد الصوم و ما لا يفسده	١٥٧
المبحث الأول: أنواع المفسדות	١٥٩
المطلب الأول: المفسדות التي توجب القضاء فقط	١٥٩
المطلب الثاني: المفسדות التي توجب القضاء و الكفارة	١٦٠
المبحث الثاني: الكفارة	١٦١
المبحث الثالث: مكروهات الصوم	١٦٢
المبحث الرابع: سنن الصوم	١٦٣

١٦٥	الفصل الثالث: في عوارض الصوم
١٦٩	الفصل الرابع: الجنون والمعمي عليه والصبي والحائض
١٧١	الفصل الخامس: في مسائل تتعلق بالصوم
١٧٣	الفصل السادس: الإعتكاف و ليلة القدر
١٧٣	المبحث الأول: أقسام الاعتكاف
١٧٥	المبحث الثاني: اعتكاف المرأة
١٧٥	المبحث الثالث: ليلة القدر

١٧٧	الباب الرابع: الحج والعمرة
١٨١	الفصل الأول: مسائل عامة في الحج
١٨١	المبحث الأول: حكم الحج. الحج فرض
١٨٢	المبحث الثاني: متى يجب الحج
١٨٣	الفصل الثاني: شرائط الحج
١٨٣	المبحث الأول: شرائط وجوب الحج وما يتعلق بها من المسائل
١٨٤	المبحث الثاني: شرائط الأداء
١٨٥	المبحث الثالث: شرائط صحة الأداء
١٨٦	اضافة إلى ذلك يجب أن يعلم أنه
١٨٦	المبحث الرابع: شرائط وقوع الحج عن الفرض
١٨٩	الفصل الثالث: في فرائض الحج واجباته وسننه
١٨٩	المبحث الأول: فرائض الحج
١٩٠	المبحث الثاني: واجبات الحج
١٩١	المبحث الثالث: سنن الحج
١٩٣	الفصل الرابع: العمرة
١٩٣	المبحث الأول: حكم العمرة
١٩٣	المبحث الثاني: وقت العمرة
١٩٤	المبحث الثالث: أعمال العمرة
١٩٥	الفصل الخامس: أنواع الحج
١٩٧	الفصل السادس: في أعمال الحج وكيفية
١٩٩	الفصل السابع: في مواقيت الإحرام
٢٠١	الفصل الثامن: الإحرام

٢٠٣	الفصل التاسع: جنائيات الإحرام.....
٢٠٧	الفصل العاشر: الطواف.....
٢٠٧	المبحث الأول: كيفية الطواف.....
٢٠٨	المبحث الثاني: بدء الطواف و أعماله.....
٢٠٩	المبحث الثالث: مكان الطواف.....
٢٠٩	المبحث الرابع: أنواع الطواف.....
٢٠٩	المطلب الأول: طواف الزيارة.....
٢١١	المطلب الثاني: طواف القدوم.....
٢١٢	المطلب الثالث: طواف الوداع.....
٢١٣	المطلب الرابع: طواف العمرة.....
٢١٤	المبحث الخامس: طواف النفل.....
٢١٥	الفصل الحادى عشر: السعي بين الصفا و المروة.....
٢١٥	المبحث الأول: مكان السعي.....
٢١٦	المبحث الثاني: ركن السعي.....
٢١٦	المبحث الثالث: شروط جواز السعي.....
٢١٦	المبحث الرابع: وقت السعي.....
٢١٧	المبحث الخامس: سنن السعي.....
٢١٩	الفصل الثانى عشر: الوقوف بعرفات.....
٢١٩	المبحث الأول: وقت الوقوف.....
٢٢٠	المبحث الثاني: صلاة يوم العرفة.....
٢٢١	الفصل الثالث عشر: الوقوف بمزدلفة.....
٢٢١	المبحث الأول: ركن الوقوف.....
٢٢١	المبحث الثاني: مكان الوقوف.....
٢٢٢	المبحث الثالث: زمان الوقوف.....
٢٢٣	الفصل الرابع عشر: رمي الجمرات.....
٢٢٣	المبحث الأول: وقت الرمي.....
٢٢٥	المبحث الثاني: مسائل تتعلق بالرمي.....
٢٢٧	الفصل الخامس عشر: حج القران.....
٢٢٧	المبحث الأول: صفة القران.....
٢٢٨	المبحث الثاني: شروط القران.....
٢٢٩	الفصل السادس عشر: حج التمتع.....

٢٢٩	المبحث الأول: صفة التمتع:
٢٣٠	المبحث الثاني: شروط التمتع
٢٣١	الفصل السابع عشر: الحلق و التقصير
٢٣٣	الفصل الثامن عشر: أحكام خاصة بالمرأة و الصغير و المريض في الحج
٢٣٣	المبحث الأول: احكام حج المرأة
٢٣٤	المبحث الثاني: أحكام حج الصغير
٢٣٥	المبحث الثالث: أحكام حج المريض
٢٣٧	الفصل التاسع عشر: الحج عن الغير
٢٣٩	الفصل العاشر: الهدى و أنواعه
٢٣٩	المبحث الأول: سنّ الهدى و صفاته و محل ذبحه:
٢٤٠	المبحث الثاني: أنواع الهدى على ثلاثة أنواع و هي:
٢٤١	الفصل الحادى و العشرين: مسائل المتفرقات في الحج
٢٤٣	الفصل الثانى و العشرين: زيارة النبي ﷺ و آدائها
٢٤٧	فهرس المراجع

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين و أعاقبة للمتقين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين و على آله و اصحابه اجمعين.

لأبدل أن أشير الى مباحث مائة كمقدمة للكتاب

المبحث الأول: نشأة الفقه و ظهوره

بدأت نشأة الفقه باجتهاد الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ تدريجاً و كان سبب ظهوره المبكر بين الصحابة هو حاجة الناس إلى معرفة أحكام الوقائع الجديدة. وظلت هذه الحاجة شديدة لما فتحت البلاد و اتسعت الدولة الإسلامية واتصل المسلمون بأهل تلك البلاد من الذميين و المسلمين الجدد الذين سبغهم الله تعالى باعتناق الإسلام و كل ذلك أدى إلى ظهور مسائل جديدة لأشكال بلد و قوم عادات و تقاليد خاصة تؤدي هذه إلى كثرة المسائل الفقهية و تستلزم معرفة حكم الشرع فيها. و قد قام فقهاء الصحابة باجتهاد المسائل و استنباطها و أخذها من كتاب الله و سنة رسول الله و إذا لم يجدوا حكم مسألة في كتاب الله و سنة رسوله ﷺ كانوا يرجعون إلى إجماعهم كما نقل عن ميمون بن مهران أنه قال: كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله تعالى، فان وجد

فيه ما يقضى به، قضى به وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ فإن وجد فيها ما يقضى به، قضى به، فإن أعياه ذلك جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفعل ذلك^١ والذين نقل عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ مائة و نيف و ثلاثون نفساً ما بين رجل و امرأة و كانوا بين مكثر منهم في الفتوى و مقل و متوسط و كان المكثرون منهم سبعة: عمر بن الخطاب و علي بن أبي طالب و عبدالله بن مسعود و عائشة أم المؤمنين و زيد بن ثابت و عبدالله بن عباس و عبدالله بن عمر رضي الله عنهم.

قال أبو محمد بن حزم: يمكن أن يجمع من فتوى كل واحد منهم سفير ضخيم و المتوسطون منهم في رأيهم من الفتيا: أبو بكر الصديق و أم سلمة أم المؤمنين و أنس بن مالك و أبو سعيد الخدري، و أبو هريرة و عثمان بن عفان و عبدالله بن عمرو بن العاص و عبدالله بن الزبير و أبو موسى الأشعري و سعد بن أبي وقاص و سلمان الفارسي و جابر بن عبدالله و عاذ بن جبل، فهؤلاء ثلاثة عشر يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء، مع جداً و الباقيون من الصحابة مقلون في الفتيا لا يروى عنهم إلّا قليل جداً.

و قد توسعت دائرة الاجتهاد و التفقه في الدين في عصر التابعين أكثر مما كانت في عصر الصحابة لتبدل الحالات و تغير الظروف في الجامعة الاسلاميه من عصرهم أكثر مما كانت في عصر الصحابة. و عدد المجتهدين في هذا العصر كثير و لكن سبعة منهم كانوا مشهورين بفقهاء المدينة و هم: سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير و القاسم بن محمد و أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث و عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود و سليمان بن يسار و خارجة بن زيد بن ثابت.

١. زيدان، عبدالكريم، الوجيز في اصول الفقه، قرآن، دار إحسان، ص ١٥١ نقلا عن اعلام الموقعين، ج ١، ص ٥١.
٢. جمعه محمد، علي، المداخل إلى دراسات المذاهب الفقهية، القاهرة، ١٤٢٨ هـ. ق، ص ٣٥٢.

الصحابية و روى عن جماعة من التابعين منهم: الحكم و حماد بن أبي سليمان و سلمة بن كهيل و عامر الشعبي و عكرمة و عطاء و قتاده و الزهري و نافع مولى بن عمر و يحيى بن سعيد الانصارى و أبو اسحق السبيعي، و روى عنه جماعة منهم: ابنه حماد و إبراهيم بن طهان و أبو يوسف القاضي و محمد بن الحسن الشيباني وغيرهم.^١

و قد ذكر الكوثري سند الإمام أبو حنيفة بأنه روى عن حماد بن أبي سليمان المتوفى سنة ١٢٠ هـ عن إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة ٩٥ و عن علقمة بن قيس المتوفى سنة ٦٢ عن الأسود بن يزيد المتوفى سنة ٧٥ و عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السامي الذي روى المتوفى سنة ٧٤ و قبل سنة ٧٣ و قال الكوثري: قد روى حماد بن أبي سليمان و إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود المتوفى سنة ٣٢ و قد روى السلمي عن سيدنا علي رضي الله عنه المستشهد بالكوفة في شهر رمضان سنة أربعين بعد الهجرة^٢ و أيضاً ثبت ما ععلقه عن علي (رض).^٣

قال عبد الله بن مبارك: لو لا أن الله اعانني بأبي حنيفة و سفيان الثوري لكنت كسائر الناس و قال: ما رأيت في الفقه مثل أبي حنيفة، و قال الإمام الشافعي من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة و من أراد السر فهو عيال على محمد بن اسحق و من أراد الحديث فهو عيال على مالك و من أراد الفقه فهو عيال على مقاتل بن سليمان. و عن وكيع قال: ما لقيت أفقه من أبي حنيفة و لا أحسن صلاة منه و عن إبراهيم بن عكرمة قال: ما رأيت أورع و لا أفقه من أبي حنيفة و عن جعفر بن الربيع قال: أقمت على أبي حنيفة خمس سنين فما رأيت أطول صمتاً منه فإذا سئل عن شيء من الفقه يفتح و يسال كالوادي.^٤

١. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بكر، وفیات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ج ٥، بيروت، دار إصدار، ص ٤٠٥.

٢. الكوثري، محمد زاهد، مقالات الكوثري، بيروت، دار الأحناف، ص ٣١.

٣. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٨.

٤. المدخل إلى دراسات المذاهب الفقهية، ص ٧٥؛ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني

المبحث الثالث: الأدلة الفقهية عند الإمام أبي حنيفة

جاء في كتاب تاريخ بغداد نقلاً عن أبي حنيفة ما نصه: أخذ بكتاب الله فإني لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ فإن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحاب رسول الله ﷺ أخذ بقول من شئت منهم وأدع من شئت منهم ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم فأما إذ انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب وعد رجالاً فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا.^١

و جاء في المذاقب للمكي: كان أبو حنيفة ﷺ شديد الفحص عن النسخ و المنسوخ فيعمل بالحدوث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ و عن أصحابه و كان عارفاً بحديث أهل الكوفة شديد الإتياع لما كان عليه ببلده.

و جاء فيه أيضاً: سلام أن حنيفة ﷺ أخذ بالثقة و أقر من القبح، و أنظر في معاملات الناس و ما استقاموا عليه صلح عليه أمورهم و كان يمضي الأمور على القياس، فإذا قبح القياس يمضيها على ما كان عليه من الناس ما دام يمضي له فإذا لم يمضي له رجع إلى ما يتعامل الناس به، هذه النصوص مجتمعة تدل على مجموع الأدلة الفقهية عند أبي حنيفة ﷺ فالنص الأول يفيد أن النسخ الأول عنده الكتاب و الثاني: السنة و الثالث: ما اجمع عليه الصحابة و ما احتسوا فيه لا يخرج من قولهم إلى قول غيرهم بل يختار من أقوالهم أيها شاء، و مشيئة مربوطة بما هو دس في نظره أو أكثر موافقة للمستنبط من الكتاب و السنة. والنص الثاني يستفاد منه اتباعه لما عليه الناس ببلده جميعاً و بذلك يستفاد أنه يأخذ بإجماع الفقهاء و النص الثالث يفيد أنه حيث لم يجد نصاً و لا قول الصحابي يأخذ بالقياس ما وجد سائفاً فإن لم يستغ القياس، أخذ بالاستحسان ما استقام له، فإن لم يستغ له أخذ بما يتعامل به الناس

الرومي الحنفى، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، بيروت، دار الفكر، ج ٦، ص ٤٩٥.

١. تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٦٨.

أى أخذ بالعرف.

فأذن نقول أن الأدلة عند الإمام أبي حنيفة رحمته الله سبعة: كتاب الله و سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و أقوال الصحابة و الاجماع و القياس و الإستحسان و العرف.^١

المبحث الرابع: مميزات الفقه الحنفى

يمتاز مذهب الإمام أبي حنيفة رحمته الله على الأقل عن غيره في أمرين.

الأمر الأول: مشاوراة الإمام مع أصحابه في المسائل الفقهية.

كان أبو حنيفة رحمته الله مناس احتياطاً في دين الله و أبعدهم من القول بالرأى في الدين و كان لا يفتى مسائل حتى يجمع أصحابه عليها و يعقد عليها مجلساً فإذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها للشريعة قال لأبي يوسف أو غيره ضعها في الباب الفلاني. فكان إذا وقعت مسألة شررها و ناظرهم و حاورهم و سألهم فيسمع ما عندهم من الأخبار و الآثار و يقرأ عناه و ناظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر آخر الأقوال فيثبت أبو يوسف.^٢

قال ابن أبي العوام: حدثني الطحاوي كتب إليه ابن أبي ثور قال: أخبرني نوح أبوسفيان قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين كبراء الكبراء.^٣

الأمر الثاني المسائل التقديرى

يمتاز فقه الحنفى بالفقه التقديرى في مسائل لم تقع يفرض وقوعها و قد توسع أبو حنيفة رحمته الله في الفقه التقديرى إلى مدى لم يسبق إليه أحد و سلك فقهاء الأحناف

١. الصاغري، اسعد محمد سيد، الفقه الحنفى و أدلته، دمشق، دار الكلم الطيب، ١٤٢٠ هـ. ق، ج ١، ص ٢٣.

٢. حضري بك، محمد، تاريخ التشريع الإسلامى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٠ هـ. ق، ص ١٧؛ ابن عابدين، محمد امين بن عمر، حاشية ابن عابدين، تحقيق: حسام الدين محمد بن صالح فرفور، ١٤٢١ هـ. ق، ج ١، ص ٢١٩.

٣. المدخل إلى دراسات المذاهب الفقهية، ص ٩١.

من بعده مسلكه فكانوا يقرضون مسائل أحياناً و يفتنون فيها و كان في ذلك نحو عظيم في الفقه و الاستنباط.^١

المبحث الخامس: أشهر تلاميذ الإمام أبي حنيفة

و مما ينبغي أن نعرف ترجمة موجزة لأشهر تلاميذ الإمام الذين لهم دور اساسي في بناء المذهب الحنفي و كانت لهم اليد الطولى في تفريع الفروع و إعداد الجواب عنها عاشرهم:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي يوسف

الإمام أبو يوسف هو يوسف بن إبراهيم الأنصاري ولد سنة ١١٢ و توفي سنة ١٨٣ كان أكبر تلاميذ الإمام أبي حنيفة و أفضل معين له و هو أول من صنف الكتب على مذهبه و أملى المسائل نشره و بث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. و أتى على أبي يوسف كثير من أصحاب الحديث قال يحيى بن معين: ليس في أصحاب أبي حنيفة أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف و قال أيضاً: أبو يوسف صاحب حديث و صاحب فقه سنة.^٢

المطلب الثاني: ترجمة الإمام محمد بن حسن الميمني (١٠٩-١٣٢ هـ. ق)

كان والده من اهل حرستا بدمشق و نشأ بالكوفة و عاشر في بغداد و توفي بالرى. تفقه أولاً على أبي حنيفة ثم ثم أتم تعلمه على أبي يوسف و لازم مالک بن أنس مدة و انتهت اليه الفقه بالعراق بعد أبي يوسف و كان تابعة من أذكاء العلم و صنف التصانيف الكثيرة التي حفظ بها فقه أبي حنيفة. فهو صاحب الفضل في

١. المرجع السابق.

٢. التشريع الاسلامي، ص ١٧١.

تدوين المذهب الحنفى و كتبه (ظاهر الرواية) هى الحجة المعتمدة عند الحنفية.^١

المطلب الثالث: ترجمة الإمام زفر

هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبرى البصرى صاحب أبى حنيفة رحمته كان جامعاً بين العلم و العبادة و كان صاحب حديث أولاً ثم غلب عليه الفقه قال أبو نعيم: كان زفر ثقة مأموناً و كان أقيس أصحاب أبى حنيفة توفى بالبصرة.^٢

المبحث السادس: نى طبقات فقهاء الحنفية

لا بد للمفتى أن يعين حال من يفتى بقوله و أن يعرف درجته و طبقته بين طبقات الفقهاء يميز بين الأراء المعارضة و حجج اقواها. و الفقهاء على سبع مراتب:

الاولى: طبقة المجتهدين فى شرح دلائمة الأربعة رضى الله عنهم و من سلك مسلكتهم فى تأسيس القواعد و الاسماء و بايمتازين عن غيرهم.

الثانية: طبقة المجتهدين فى المذهب دابى رشف و محمد و سائر أصحاب أبى حنيفة القادرين على استخراج الأحكامن الأئمة على مةضى القواعد التى قررها أستاذهم أبو حنيفة فى الأحكام، و إن خالفوه فى بعض أحكامه الفروع لكن يقلدونه فى القواعد و الاصول.

الثالثة: طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخصاف و أبى جعفر الطحاوى و أبى الحسن الكرخى و شمس الأئمة السرخسى و أمثالهم فإنهم لا يستطيعون على شيء من المخالفة لا فى الأصول و لا فى الفروع لكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى لا نص فيها على حسب الاصول و القواعد الموضوعه من جانب الإمام.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كأبى بكر الرازى و أمثالهم فإنهم لا

١. الزحلى، وهبة، الفقه الاسلامى و أدلته، دمشق، دار الكفر، ١٤٠٩ هـ. ق، ج ١، ص ٣.

٢. أبو حنيفة و حياته لا بى زهره، ص ٦٧ دار الفكر العربى.

يقدرّون على الاجتهاد أصلاً لكنهم لإحاطتهم بالأصول و ضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول يحمل أو ذى وجهين و حكم مبهم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو أحد من أصحابه برأيهم و نظرهم فى الأصول و المقايسة على أمثاله و نظائره من الفروع.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبى الحسين القدورى و صاحب الهدية و أمثالها و شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر كقولهم هذا أولى و هذا أصح رواية و هذا أرفق بالناس.

السادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى و القوى و الضعيف و ظاهر الرواية و الرواية النادرة كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكثر و صاحب الرواية. و شأنهم أن لا ينقلوا الأقوال المردودة و الروايات الضعيفة.

السابعة: طبقة المقلدين الذير لا يتأرون على ما ذكر و لا يفرقون بين الغث و السمين.^١

المبحث السابع: فى مراتب المسائل و كتب الفقه الحنفى^٢

فهى على ثلاثة مراتب:

الأولى: مسائل الأصول و تسمى ظاهر الرواية و هى مسائل مروية عن أصحاب المذهب و هم أبو حنيفة و أبو يوسف و محمد و يلحق بهم زر و الحسن بن زياد و غيرهما ممن أخذ عن الإمام أبى حنيفة لكن الغالب الشارح فى ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة.

و كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ستة، و هى الميسوط و الزيادات و السير الكبير و السير الصغير و الجامع الكبير و الجامع الصغير. وإنما

١. حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٢٥٥.

٢. حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٢٥٥؛ الفقه الإسلامى وأدلته، ج ١، ص ١٩.

سميت هذه الكتب بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد بروايات الثقات فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة عنه وقد جمع هذه الكتب أبو الفضل المروزي المعروف بالحاكم الشهيد المتوفى في عام ٣٤٤ هـ في كتاب المسمى بالكافي ثم شرح كتاب الكافي السرخسي في كتاب «المبسوط» في ثلاثين جزءاً وهو كتاب معتمد في نقل المذهب الحنفى.

الثانية: مسائل النوادر وهي المروية عن أصحابنا المذكورين لكن لا في الكتب الستة المذكورة، إما مروية في كتب آخر للإمام محمد كالكيسانيات و الهارونيات و الجرجانيات و الرقات، و إنما قيل غير ظاهر الرواية لأنها لم ترو عن محمد روايات ظاهره ثابتة صحيحة كالكتب الأولى، و إما مروية هذه المسائل في كتب غير كتب الإمام محمد كالحج، الحسن بن زياد و غيره و كتب الأمالى المروية عن أبي يوسف. و قال المتقدمون. لا يصح نزو ما في النوادر إلى أبي حنيفة، و لا إلى أبي يوسف و محمد إلا إذا كان الإسناد متعلاً أو وجد في كتاب مشهور معروف تداولته الأيدي.^١

الثالثة: الوقعات، و هي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها و لم يجدوا فيها رواية و هم أصحاب أبي يوسف و محمد أصحاب أصحابها و هلم جرا و هم كثيرون. فمن أصحابهما مثلاً عصام بن يوسف و ابن رستم و محمد بن سماعة و من بعدهم مثل محمد بن سلمة و محمد بن مدلل. و هذه المراتب التي ذكرناها ليس حكماً كلياً فقد يكون مما في النوادر أصح مما في النوادر أصلح مما في ظاهر الرواية باعتبار صحة الرواية و قوة الدليل و قد يكون في الوقعات مسأله أصح مما في النوادر لقوة دليلها.

المبحث الثامن: في مصطلحات المذهب الحنفى

السلف: فيريدون بالسلف من الإمام أبي حنيفة رحمته الله إلى الإمام محمد رحمته الله

الخلف: يريدون من الإمام محمد إلى شمس الأئمة الحلواني المتأخرون: من شمس الأئمة الحلواني إلى حافظ الدين محمد بن البخاري المتوفى سنة ثلاثين و ستمائة.

الصدر الأول: هم القرون الثلاثة الأول الذين شهد النبي ﷺ لهم بأهم خير القرون

الأئمة الاربعة: الإمام أبو حنيفة و الإمام مالك و الإمام الشافعي و الإمام أحمد بن حنبل

أتممت الثلاثة: الإمام أبو حنيفة و الإمام أبو يوسف و الإمام محمد

الإمام الأعمش: هو الإمام أبو حنيفة

الشيخان: الإمام أحمد و الإمام أبو يوسف

الطرفان: الإمام أبو حنيفة و الإمام محمد

الصاحبان: الإمام أبو يوسف و الإمام محمد

المشايخ: الذين لم يدركوا الإمام الأئمة

ظاهر الرواية: يراد به الغالب الشائع أقوال أئمة الثلاثة: و هم الإمام أبو حنيفة الإمام أبو يوسف و الإمام محمد التي ذكرها الإمام محمد في كتبه الستة. التي مر ذكرها

المتون: أى المتون الحنفية المعتمدة مثل كتاب مختصر القدوري و البداية و النقاية، و المختار و الوقاية و الكثر و الملتقى.

الصحيح: عند الحنفية نوعان ١. صحيح دراية و هو الذى تحض ريله و قويت حجته و تعليله ممن كان صدوره أياً كان.

٢. صحيح رواية لثبوته عن القائل به بسند صحيح تواتراً أو شهرة أو احاداً مثل ما يروى عن أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد

المبحث التاسع: المبادئ العشرة للفقه الحنفي^١

حق على من قصد علماً أن يعرف المبادئ العشرة لتكون دراسته على بصيرة، و هي: تعريف العلم و اسمه و نسبته و حكم الشارع في طلب ذلك العلم و موضوع العلم و غاية العلم و استمداد العلم و واضع العلم و تصور المسائل و فضيلتها.

اسمه: الفقه

تعريف علم الفقه لغة: الفقه بالكسر: العلم بالشيء و الفهم له.^٢
تعريف علم الفقه اصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية.^٣

موضوع علم الفقه: غير المكلف من حيث أنه مكلف.^٤
استمداد علم الفقه: في الأصول الأربعة: الكتاب و السنة و الاجماع و القياس المستنبط للسنة و التحرر و استحباب الحال فتابعان للقياس.

غاية علم الفقه: الفوز بسعادة الدارين.^٥
حكم الشارع في طلب علم الفقه: • حث على تحصيل المكلف ما لا بد له منه.
مسائل علم الفقه: كل جملة موضوعها فعل لمكلف، محمولها أحد أحكام الخمسة نحو هذا الفعل واجب أو هذا الفعل حرام.

نسبة الفقه: الفقه لصلاح الظاهر كما أن العقائد و المسميات لصلاح الباطن.^٦
فضيلة علم الفقه: يكفى في فضيلة الفقه بأن الله سبحانه و تعالى بحث عباده على التفقه في الدين.

١. حاشية ابن عابدين، ج ١ و ٢.
٢. الفيروز آبادي، محمد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩ هـ. ق، باب الهاء.
٣. أبو البركات، حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود، البحر الرائق شرح كثر السدقات، ج ١، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ. ق، ص ١٤.
٤. المرجع السابق، ص ٢٠.
٥. حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ١٢٢.
٦. المرجع السابق.